



Center مرکز

مركز
AZA

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

البراصد

مقالات

2020/09/24م

جدول المحتويات

- 3..... ما بعد فيضانات التطبيع,, فرصة فلسطينية
- 5..... الإمارات تريد محورا يشمل إسرائيل ضد إيران وقطر وتركيا.....
- 10 قوى "التغيير" بالسودان توضح موقفها من التطبيع
- 12 القضية الفلسطينية في مرحلة انتقالية: إما .. أو
- 16 أزمة الكهرباء في قطاع غزة.....
- 19 فلسطين تترك رئاسة الجامعة؟!.....
- 20 الفساد المالي والإداري يتعادلان في الآثار السلبية وانعكاسهما يتساويان في المضمار
- 23 المخابرات الإسرائيلية تكشف عن ملاحظتها شبكة حماس في ماليزيا وسبب قتل المهندس البطش
- 25 تصور استراتيجي-معالجة مشاكل الطاقة الكهربائية ومياه الشرب وغيرها.....

حسن لافي

أعتقد أنّ الشَّعب الفلسطيني يجب أن لا ينظر إلى فيضانات التطبيع على أنها تهديد لقضيته الفلسطينية فقط، بكل ما يحمله ذلك من حقيقة، إلا أنّ من واجبه أيضاً النظر إليها من زاوية الفرصة لانطلاقاً جديدة على أسس سليمة في صراعه مع المشروع الصهيونيّ.

فيضانات التطبيع العربي مثل أيّ فيضان يحصل من خلاله إغراق تام لكل ما هو موجود فوق الأرض، لكن عندما ينحسر الماء، يبقى خلفه أرضاً خصبة صالحة للزراعة من جديد. لذلك، رغم ما تحدّثه الفيضانات من كوارث، فإن خبراء البيئة يؤكّدون أنّ لها آثاراً إيجابية تتمثّل في 3 نقاط رئيسية، من الجيد محاولة إسقاطها على واقع المشهد السياسيّ الفلسطيني في ضوء اتفاقيات التطبيع مع "إسرائيل".

أولاً، يؤكّد خبراء البيئة أنّ الفيضان يعمل على إزالة نفايات النظام البيئي من مجرى المياه. بناءً على ذلك، يجب على الفلسطيني إعادة تعريف الذات السياسيّة، وتحديد طبيعة المرحلة التي تمرّ بها القضية الفلسطينية، من أجل بناء استراتيجية فلسطينية وطنية لمواجهة التحدّيات الأميركية الإسرائيلية، الهادفة إلى شطب الحقّ الفلسطيني بكلّ جوانبه الحضارية والسياسية والتاريخية على أرض فلسطين.

لقد بُني النظام السياسي الفلسطيني في الربع قرن الأخير على اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بـ"إسرائيل"، وأنشأ السلطة الفلسطينية كنتاج من اتفاق أوسلو، الذي كان ولادة رهان قيادة المنظمة في لحظة تاريخية من الضعف الفلسطيني الرسمي آنذاك، أثناء مرحلة إعادة بناء خارطة الدولية بقيادة الولايات المتحدة كقطب واحد وحيد يتحكم بالسياسة الدولية برمتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وما رافق ذلك من شروخ في المنظومة العربية بعد حرب الخليج الأولى، ناهيك بقصر النفس لدى البعض الفلسطيني الذي تعجّل في قطف الثمار السياسية لانقضاء الحجارة في الداخل الفلسطيني، متأثراً بصدمة خروجه من بيروت، التي ما زالت تلقي بظلالها على إيمانه بالقدرة على الصمود والعائد المرجوّ منه.

المنظومة السياسية الفلسطينية التي بُنيت على فرضية أن هناك عملية تسوية مع "دولة" الاحتلال على أساس "حل الدولتين" الذي سيطر على استراتيجية النظام السياسي، انتهت بالفعل في اللحظة التي أقرّت الإدارة الأميركية "صفقة القرن"، ووافقت عليها دول التطبيع العربي، وتم التطبيع مع "إسرائيل" على أساسها، ولا بدّ من اجتنائها من الواقع الفلسطيني السياسي والاجتماعي والاقتصادي، من خلال العودة إلى مربع التحرر الوطني بكل أبعاده، وعلى كل مستويات الفعل الفلسطيني الرسمي والشعبي والدبلوماسي.

ثانياً، من أهم إيجابيات الفيضانات صرف مسببات الأمراض الموجودة في الأرض، وإلقاؤها في البحر بلا رجعة. لذا، التطبيع العربي تحت مظلة "صفقة القرن" فرصة حقيقية لا يمكن إضاعتها لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني وإنهاء حالة الانقسام، الأمر الذي يستوجب من الكل الفلسطيني (فصائل، قوى، منظمة التحرير الفلسطينية، سلطة) التخلي عن أساس الانقسام المتمثل بالتنافس على قيادة السلطة والنظام السياسي الفلسطيني، رغم اختلاف المقاربات الفلسطينية لهذه السلطة، إلا أنها لا تنفي حقيقة أنها تحت مظلة أوسلو ومشروع "حل الدولتين" في نهاية الأمر.

يبدو أن الفلسطينيين بدأوا بخطوات إيجابية في هذا المسار، انطلاقاً من حالة الإجماع الراضية لـ"صفقة القرن"، وليس انتهاءً باجتماع الأمراء العامين، وأهم مخرجاته تشكيل قيادة وطنية موحدة للمقاومة الشعبية. ما زالت الطريق طويلة وشاقة للوصول إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أساس برنامج وطني فلسطيني يسترجع المطالبات الفلسطينية مرة أخرى إلى مربع الحقوق الكاملة، والتأكيد أن نهج المقاومة هو الخيار الأصوب، مع الحفاظ على التوافق العام على طبيعة المقاومة الأجدى في هذه المرحلة العسيرة، وعدم إغفال حق الفلسطيني في ممارسة كل أنواع المقاومة، لمنع الاحتلال من التعدي على ثوابت القضية الفلسطينية، بما فيها الكفاح المسلح.

ثالثاً، تعمل الفيضانات على تغذية خزانات المياه الجوفية. ومن أجل إعادة الزخم إلى القضية الفلسطينية، وإرجاعها القضية المركزية للأمة، لا بد من توفر الحاضنة العربية والإسلامية الداعمة لفلسطين وللحق الفلسطيني، مع إدراك الأمة التام أنه في اللحظة التي يتم فيها التخلي عن فلسطين، ستصبح الأبواب مشرعة أمام انتصار المشروع الصهيوني التوسعي على حساب كل دول الأمة وشعوبها ومصالحها ومستقبلها، من الرباط حتى جاكرتا.

لحظة الحقيقة تلك تتطلب من الفلسطينيين بكل توجهاتهم السياسية والإيديولوجية إعادة بناء خارطة تحالفاتهم السياسية الخارجية من جديد، بحيث يصبح الاقتراب من معسكر فلسطين والابتعاد عن معسكر "إسرائيل" الأساس في إقامة التحالفات والتعاون، حيث قسم التطبيع العربي المنطقة بشموليتها إلى معسكرين متناقضين بنظرتهم إلى القضية الفلسطينية من دون مساحيق تجميلية، فمن كان مع "إسرائيل" لا يمكن له أن يكون مع فلسطين.

انتهى الوقت الذي يمكن فيه قبول أن تضع بعض الدول قدماً في معسكر "إسرائيل"، والقدم الأخرى في معسكر فلسطين. بالتأكيد، هذه النوعية من الدول يجب أن تحدد مواقفها، فالحياد في هذه الظروف التي تمرّ بها القضية الفلسطينية خيانة لها، فكما باتت فيضانات التطبيع العلنية والمعلنة تضع الفلسطيني أمام لحظة الحقيقة في موقفه السياسية، فإنها تضع الجميع في المنطقة بالدرجة ذاتها أمام لحظة حقيقة مواقفهم من فلسطين وقضيتها، فهل هي فعلاً مواقف حقيقية متجدرة تصبّ في مصلحة فلسطين كقضية مركزية للأمة، أو هي مواقف مصلحية تغطي بفلسطين وقضيتها لتحقيق مصالح مرحلية لذلك النظام أو تلك الدولة؟

عرب ٤٨ تحرير: بلال ضاهر 2020\9\22

وُصفت اتفاقية التحالف بين إسرائيل وبين الإمارات والبحرين بأنها "اتفاقيات سلام"، علما بأن الأطراف الموقعة لم تكن في حالة حرب في أي فترة في الماضي، وجسدت الاتفاقيات "حلم التطبيع الكامل للعلاقات، وذلك خلافا للعلاقات بين إسرائيل وبين مصر والأردن"، حسبما أشار تقرير صادر عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، أمس الإثنين.

وأضاف التقرير أن "الاتفاق لم يشمل قضايا مختلف حولها - مثل حل الدولتين للقضية الفلسطينية؛ تعليق الضم/فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية المحتلة)، لأربع سنوات وفقا لتسريبات؛ اتفاقيات بين الولايات المتحدة والإمارات لتزويد الأخيرة بأسلحة هجومية متطورة، وربما تستخدم إسرائيل لوبيها في الكونغرس الأميركي من أجل منع بيع أسلحة تمس بتفوقها النوعي. وربما يتم التطرق إلى هذه المواضيع في ملاحق سرية، كما هو متعارف عليه في اتفاقيات سياسية من أجل الالتفاف على حساسيات سياسية داخلية".

وفيما تدعي الإمارات أنها أقدمت على التطبيع مع إسرائيل بسبب إيران، إلا أن التقرير أشار إلى أن الموضوع غائب عن الاتفاق، في الوقت الذي قال فيه الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، "عراب الاتفاق"، إنه سيتوصل إلى "صفقة" جيدة مع إيران أيضا في الموضوع النووي، في حال انتخابه لولاية ثانية. "وبالإمكان الترحيح أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، كان غير راض من هذا التصريح".

تناول التقرير، وهو ملخص لحلقة شارك فيها خبراء، حول قضايا أخرى: ما هي غايات إدارة ترامب من الاتفاق؟ لما سعت الإمارات إلى التوقيع على الاتفاق الآن؟ لماذا يتحفظ الأردن من الاتفاق، ولماذا بقي الفلسطينيون خارجة؟

ورأى التقرير أن لإدارة ترامب، إلى جانب تحقيق إنجاز سياسي بارز قبيل انتخابات الرئاسة، "مصلحة في إرساء مفهوم إستراتيجي بإعادة تنظيم توازن القوى في الشرق الأوسط مجدداً. وتسعى الإدارة إلى تشكيل تحالف إقليمي للدول العربية السنية البراغماتية، المقربة من الولايات المتحدة، بهدف لجم تطلعات إيران وتأثير الصين وروسيا في المنطقة".

وأضاف التقرير أن "طرح خطة جديدة لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني غايته دفع تشكيل التحالف الإقليمي، من خلال تحرير الدول العربية من التزاماتها التقليدية تجاه القضية الفلسطينية، التي ثبتت أنها عديمة الفائدة حتى الآن، وسلب قوة الفيتو على تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية من الفلسطينيين".

وتابع التقرير أنه يجب أن تتوفر عدة شروط كي يتمكن ترامب من تنفيذ تعهده بإضافة خمس دول عربية إلى قائمة المطبوعين مع إسرائيل: "مصلحة مشتركة مع إسرائيل وخاصة بلجم المحور الإيراني؛ تقدم في حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، رغم أنه ليس على رأس سلم الأولويات الإقليمي؛ تحقيق مكاسب اقتصادية وعسكرية من الاتفاق مع إسرائيل؛ غياب التزام قادة الدول أو التزام ديني تجاه العالمين العربي والإسلامي". وحسب التقرير، فإنه "بموجب هذه الشروط، يصعب الإشارة إلى الدولة القادمة".

يشار إلى أن بين المشاركين في الحلقة التي استند إليها التقرير، السفير الأميركي السابق في تل أبيب، دان شابيرو، الذي عُين خلال ولاية إدارة الرئيس الديمقراطي السابق، باراك أوباما، واستبدل فور تولي ترامب الرئاسة. وحسب التقرير، فإن المرشح الديمقراطي للرئاسة، جو بايدن، "لا يؤمن بأن خطة ترامب ستدفع نحو واقع الدولتين"، لكنه صرح بأنه "سيستغل اتفاقيات التطبيع من أجل لجم خطوات إسرائيل في الساحة الفلسطينية - وخاصة البناء الاستيطاني وإبعاد الفلسطينيين عن مناطق C، واستئناف العملية السياسية بواسطة ضغط عربي مباشر على الفلسطينيين من أجل تليين شروطهم للعودة إلى المفاوضات، إلى جانب ضغط مواز من جانب الإدارة على إسرائيل".

أهداف الإمارات من الاتفاق

وفقا للتقرير، فإن "الإمارات والبحرين قلفتان من وجهة النظر الإستراتيجية للإمارات والبحرين من محورين منافسين لها في الشرق الأوسط: الأول هو المحور الإيراني - الشيعي، الذي لا يخشى من تنظيم نفسه اقتصاديا وأمنيا في الخليج العربي/الفارسي، وهذا تحدٍ متزايد بعد رفع حظر الأسلحة عن إيران في أعقاب التقارب الحاصل مؤخرا بين إيران والصين".

والمحور الثاني، حسب التقرير، هو "محور تركيا - قطر، الذي يسعى إلى ترسيخ تأثيره من الخليج العربي إلى شمال العراق، مروراً بشمال سورية، شرق البحر المتوسط وصولاً إلى ليبيا، حيث قوات الإمارات وتركيا هنا على شفا مواجهة عسكرية".

وأضاف التقرير أنه مع اقتراب انتخابات الرئاسة الأميركية، "توجد للإمارات، وربما للبحرين أيضاً، مصلحة في تحقيق إنجازات إستراتيجية مقابل إدارة ترامب، وخاصة إبرام عقود للتزود بسلاح متطور واتفاقيات اقتصادية، لن يكون بالإمكان تحقيقها بالضرورة إذا كانت الإدارة الأميركية المقبلة ديمقراطية".

وأشار التقرير إلى الإمارات تسعى إلى تشكيل محور، يشمل إسرائيل، مقابل المحورين المذكورين، خاصة إثر سعي الولايات المتحدة إلى تقليص تواجد العسكري في المنطقة. "وتقوية العلاقة مع إسرائيل يوسع حيز فرص وتأثير الإمارات، التي تعتقد قيادتها أن عليها ترسيخ مكانتها الإقليمية، حتى من خلال استخدام الجيش في مناطق بعيدة وأن تكون وسيطة في صراعات إقليمية. وإقامة علاقات مع إسرائيل يسمح لها بموطئ قدم في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وفرصة لإبعاد قطر عن قطاع غزة، وتركيا عن المسجد الأقصى، وخلال ذلك تجاوز السعودية، التي ضعفت مكانتها الإقليمية والدولية في السنتين الأخيرتين".

تحفظ الأردن من الاتفاق

أشار التقرير إلى "تزايد التحسب في الأردن من أن تطبيع علاقات بين إسرائيل ودولة عربية أخرى، من دون اشتراط ذلك بعملية سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، يؤخر التقدم نحو تطبيق رؤية الدولتين ويعزز في إسرائيل النظر إلى الأردن على أنها الدولة الفلسطينية".

وسبب آخر لتحفظ الأردن من الاتفاق هو أن "العائلة المالكة الهاشمية تتحسب من هبة بين مواطني الأردن الفلسطينيين، الذين يشكلون أغلبية في المملكة، وتقوض استقرارها الداخلي. كما يتحسب الأردن من انتقال عدم استقرار أمني في الضفة الغربية إلى أراضيه".

وتابع أن "الأردن ينظر، تاريخياً، إلى نفسه كوسيط رائد بين إسرائيل والفلسطينيين، لكن تم إبعاده إلى الهامش عندما حظيت الإمارات والبحرين برصيد من جراء إرجاء نوايا الضم، فيما مبادئ المبادرة العربية - انسحاب إسرائيلي إلى حدود 1967 - اختفت من الاتفاقيتين الجديدتين".

وأضاف التقرير أن تشديد ترامب على أن اتفاقيتي التطبيع تفتح الباب أمام المؤمنين من جميع أنحاء العالم الإسلامي للصلاة في المسجد الأقصى، فإنه "بدا كمن يمس بمكانة الأردن كراعية الأماكن المقدس في القدس. ورغم ذلك، فإن الأردن متعلق بمساعدات دول الخليج ولذلك يمتنع عن إظهار معارضة حازمة للاتفاق".

رفض الفلسطينيين للاتفاق

اعتبر التقرير أن الجانب الفلسطيني أكثر المتضررين من توجهات التطبيع بين دول عربية وإسرائيل. "قيادتهم لم تنجح في تمرير تنفيذ ب'اتفاق ابراهام' في جامعة الدول العربية، وحتى أنه لم تُثر الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة للقيام باحتجاج شعبي. والاتفاقيان أكدتا على الأزمة الإستراتيجية التي تواجهها السلطة الفلسطينية، الضعيفة والمُذلة، وبالإمكان تفسير ذلك على أنه فشل للطريق السياسية لرئيس السلطة، محمود عباس".

وأضاف أن "حماس ترى بالأحداث فرصة لتعزيز مكانتها والانضمام إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال التشديد على صحة سياستها، أي المقاومة... وبرزت هزيمة عباس خلال جولة إسماعيل هنية، زعيم حماس، في مخيمات اللاجئين في لبنان، التي تعتبر معاقل حركة فتح، تشكل تحدياً لحكم فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية".

ووفقا للتقرير، فإنه على خلفية العلاقة القريبة بين المنشق عن فتح، محمد دحلان، وقيادة الإمارات، توجد أزمة ثقة شديدة بين الإمارات وقيادة السلطة الفلسطينية. وقد حاولت الإمارات تليين رد فعل السلطة لاتفاق التطبيع مع إسرائيل بواسطة التعهد بمساعدات سخية اقتصادية وفي مجال البنية التحتية، لكن عباس رفض قبولها. ولذلك يتوقع أن تتوجه الإمارات بشكل مباشر إلى الجمهور الفلسطيني، من خلال الالتفاف على السلطة، وعرض وظائف أكاديمية لمهندسين فلسطينيين شبان، على سبيل المثال".

ونصح التقرير إسرائيل بالحذر من الشماتة بالضعف الفلسطيني في هذه الفترة، "وذلك لأن الأزمة والضعف الفلسطيني بالذات يمكن أن يدفع نحو توحيد الصفوف بين السلطة وحماس، وإلى انعدام استقرار في ساحة الصراع وتصعيد العنف والإرهاب".

قوى "التغيير" بالسودان توضح موقفها من التطبيع

عربي 21- يحيى عياش

يعقد المجلس المركزي لقوى إعلان الحرية والتغيير الثلاثاء، اجتماعا لمناقشة ملف التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بعد إنهاء رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان زيارته الرسمية للإمارات، والتي تضمنت لقاء مع مسؤولين أمريكيين، لبحث رفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفي هذا الصدد، قال القيادي في قوى الحرية والتغيير حبيب العبيد: "إننا منفتحون على العالم الخارجي بشكل كامل، ونعمل ضد سياسات النظام السابق"، معرباً عن تأييده للسياسات الجديدة المتعلقة بالمصالح المشتركة مع المجتمع الدولي كافة. وذكر العبيد في حديثه لـ"عربي 21" أنه "في ما يخص التطبيع مع إسرائيل، فإن هناك تبايناً في الآراء بالداخل السوداني"، موضحاً أن "تيارات سياسية تؤيد التطبيع بشكل مباشر، والبعض الآخر يمتنع لأسباب أيديولوجية".

هذا رأي الأغلبية

واستدرك قائلاً: "ما يهمنا في نهاية الأمر، هو الفائدة الأساسية التي سيحققها السودان"، لافتاً إلى أن "الحرية والتغيير هي عبارة عن تكوينات سياسية مختلفة، بالإضافة إلى مجموعات مهنية ومدنية، وجزء من هذه التكوينات مع العلاقات الخارجية ذات المصالح المشتركة بين البلدان وهم الأغلبية".

وأشار العبيد إلى أن بعض القوى داخل الحرية والتغيير لديها تحفظات، "لكن الشيء الأساسي لدى جميع المكونات، أن يكون هناك مصالح مشتركة مع جميع دول العالم"، على حد قوله.

وحول إمكانية مصادقة اجتماع المجلس المركزي لقوى إعلان الحرية والتغيير الثلاثاء، على مخرجات زيارة البرهان للإمارات، وإعلان عن التطبيع الرسمي مع الاحتلال الإسرائيلي، قال العبيد إن "قرارات الدولة ليست محددة في أشخاص معينين، وإنما عبر السلطة التنفيذية".

وشدد على أن التطبيع الرسمي مع إسرائيل يمر "عبر التوافق الوطني"، منوها إلى أن الاجتماع سيبحث في جميع القضايا، وسيستمع إلى جميع المكونات والآراء، ومن ثم سترفع القرارات إلى السلطة التنفيذية ممثلة بمجلس الوزراء الانتقالي.

وختم القيادي بقوى الحرية والتغيير بقوله: "كل السيناريوهات محتملة في كل الاتجاهات، وما يهمنا مصلحة السودان".

تفويض التطبيع

وتأتي تصريحات العبيد رغم نفي وزير الإعلام السوداني فيصل محمد صالح، مناقشة وفد بلاده الذي زار الإمارات، قضية التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي خلال لقائه فريق الإدارة الأمريكية المتواجد هناك.

وقال صالح خلال مؤتمر صحفي إن "الوفد الوزاري المرافق للبرهان، لا يحمل تفويضا لمناقشة التطبيع مع إسرائيل"، مؤكداً أن "موقف بلاده ثابت حيال التطبيع مع إسرائيل، وليس لدينا تفويض لاتخاذ قرار في مثل هذه الأمور، وهي من مهام حكومة منتخبة، وما زلنا عند ذات الموقف".

وأوضح صالح أن الوفد المتواجد في الإمارات "مخول ببحث رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب مع فريق الإدارة الأمريكية المتواجد هناك".

وأضاف: "تواجد وزير العدل نصرالدين عبدالباري ضمن الوفد، يأتي لمناقشة الجوانب القضائية والعدلية التي حكمت بموجها المحاكم الأمريكية في قضايا السودان، تمهيدا لرفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب".

ولفت إلى أن "ملف العلاقات الخارجية الخاص بالجوانب السياسية من مهام وزارة الخارجية، إلا أن الجوانب العادلة والقضائية الخاصة بالعلاقات مع الولايات المتحدة من مهام وزير العدل".

هناك عوامل وشواهد عدة تدل على أن منطقتنا والعالم يمران بمرحلة انتقالية سترسم فيها خارطة جديدة، ونشهد انهيار النظام العالمي القديم أحادي القطبية، وولادة نظام عالمي جديد لم تتضح معالمه بعد، وتتوقف مكانة كل طرف أو دولة فيه على وعيه، وكيفية تصرفه، وفي الوقت المناسب.

إن أهم العوامل المحركة للتغيير الصراع والتنافس الأميركي الصيني على قيادة العالم، الأمر الذي أدى إلى ما يشبه الحرب الباردة، وما أدى إليه ذلك من تنافس وصراع إقليمي في مناطق عدة، بما فيها منطقتنا، حيث تشهد تنافساً بين ثلاثة مشاريع (إيرانية تركية إسرائيلية)، رغم الاختلافات الجوهرية فيما بينها، وخصوصاً ما تمثله إسرائيل من كيان استعماري استيطاني عنصري يستهدف شعوب المنطقة جميعاً، وليس فلسطين فقط، بينما إيران وتركيا جارتان بينهما تقاطعات كبيرة مع العرب، ولهما أطماع، ومعهما خلافات، ولكنها قابلة للحل عبر الحوار والتنسيق والتعاون المتبادل. أما الغائب الأكبر فهو المشروع العربي، ما جعل المنطقة العربية بمنزلة الرجل المريض التي يتنافس ويتصارع الجميع على ميراثه دون ردة فعل تذكر.

إن جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية، وعلى مختلف الجوانب، ليست المنشئة للتغييرات الحاصلة، والتي يمكن أن تحصل، بل كشفت المآزق العالم الذي يعيشه عالمانا، والعورات التي تشوب النظام العالمي. ومن سوء حظ إدارة ترامب أن محاولاتها لإلقاء المسؤولية عن جائحة كورونا على الصين، ومنظمة الصحة العالمية، وخصومها الديمقراطيين، لم تنفع في التغطية على مسؤوليتها عن الإخفاق الذي بدأ واضحاً وضوح الشمس، بعد ما كشفه الصحافي الأميركي الشهير بوب وودورد في كتابه الجديد "الغضب"، الذي صدر في منتصف هذا الشهر، واستند إلى ثمانية عشر لقاء مسجلاً مع ترامب نفسه، وإلى مئات الساعات التي أمضاها مع أركان إدارته ومساعديه، واطلاعه على عدد كبير من الوثائق والمراسلات.

وجاء في هذا الكتاب أن روبرت أوبراين، مستشار الأمن القومي الأميركي، سلم ترامب بتاريخ 2020/1/28، تقريراً سرياً أوضح فيه أن فيروس كورونا خطير جداً، ومميت، وأنه سيسبب خسائر كبيرة بالأرواح، وأكد نائب أوبراين ذلك مضيئاً إنه قد يكون بخطر الوباء الذي ضرب العالم في العام 1918، وأدى إلى وفاة 50 مليوناً، منهم 675 ألف أميركي، ولم

يكثر ترمب وأعلن فيما بعد بأن الفيروس مثل الإنفلونزا، ولا يوجد ما يستدعي الخوف منه، أو الإقدام على خطوات كبيرة. أفلا يستدعي ذلك تحقيقاً يمكن أن يؤدي إلى عزل ترمب وإدانته ومحاكمته؟

وما يزيد الطين بلة بالنسبة إلى إدارة البيت الأبيض، أن معدل النمو الأميركي لهذا العام سيكون وفق توقعات شهر أيلول 2020 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية -3.8%، في حين يبلغ معدل النمو الصيني 1.8%، ما يعني أن كورونا لم تؤثر كثيراً على مواصلة تقدم الصين وسيرها نحو تبوء المكانة التي تصبو إليها كالدولة الأولى في العالم .

وفي سياق عملية المخاض العالمية، تشهد المنطقة العربية والقضية الفلسطينية أيضاً مرحلة انتقالية، إذ تعمل إسرائيل وإدارة ترمب على استغلال حالة السيولة، وتجاوز أوسلو لصالح السعي لتصفية القضية الفلسطينية، بمختلف أبعادها، من خلال طرح رؤية ترمب التي تتضمن إقامة "إسرائيل الكبرى"، وضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، وتعكس رؤية اليمين الديني والسياسي الإسرائيلي، والمضي في تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، بهدف إقامة تحالف عربي إسرائيلي أميركي ضد إيران، كجزء من خطة أكبر لقطع الطريق على خطة الحزام والطريق الصينية، على أمل أن يؤدي الشرق الأوسط الجديد إلى تجاوز عقبة القضية الفلسطينية، من دون الحاجة إلى الفلسطينيين، حيث يقوم تحالف إقليمي تقوده إسرائيل.

أو من خلال السعي لتوفير غطاء فلسطيني لمؤامرة تصفية القضية بعد تغيير السلطة القائمة بسلطة تقبل ما هو مطروح في رؤية ترمب من فئات للفلسطينيين، واستسلامها وموافقتها على الشروط والإملاءات الإسرائيلية فيما يخص الاعتراف بالرواية الصهيونية وبهوية الدولة الإسرائيلية، والتخلي عن القدس واللاجئين، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية إلى الأبد من النهر إلى البحر، مقابل حكم ذاتي محدود على قطاع غزة وجزء من الضفة الغربية يسمى "دولة فلسطينية"، هذا إذا انضوى القطاع تحت مظلة السلطة الجديدة، ووافقت حركة حماس على الشروط التعجيزية المطروحة في الرؤية الأميركية، وخصوصاً التخلي عن المقاومة ونزع أسلحتها وتصفية بنيتها التحتية، وإلا يبقى الانقسام ويتحول إلى انفصال.

تأسيساً على ما سبق، فإن ردود الأفعال الفلسطينية الحاصلة حتى الآن ورغم أنها تعبر عن رفض فلسطيني جماعي لرؤية ترمب والضم، إلا أنها غير كافية لإحباطها، خصوصاً في ظل مؤامرة فرض الحل الإسرائيلي، والتحول النوعي بموقف

النظام السياسي الرسمي العربي نحو التطبيع والتحالف مع إسرائيل، ما يستدعي ردًا فلسطينيًا بمستوى التحدي، وهذا لم يظهر حتى الآن.

والسبب الأهم لعدم تبلور الرد المطلوب والملح أن القيادة الفلسطينية والقوى الفاعلة مترهلة ومتقادمة وتنتظر وتراهن على متغيرات تحصل في المنطقة تؤدي إلى هزيمة المخطط الإسرائيلي، والبعض يحلم بالقضاء على إسرائيل خلال عامين بالقفز عن حقائق الوضع ومآلاتها الأكثر احتمالاً، وموازن القوى المختلة لصالح إسرائيل وحلفائها القدامى والجدد.

أو تراهن على الانتخابات الأميركية القادمة واحتمال سقوط ترامب ونجاح بايدن، وما يعنيه ذلك من العودة إلى "جنة" عملية السلام المفقودة منذ سنوات، غير مدركين أن الاختلاف بين بايدن وترامب على أهميته، لكنه لا يصلح للاعتماد عليه، كون السياسة الأميركية في أهدافها الأساسية، وجوهرها ثابتة، ويعبر عنها بالإستراتيجية الأميركية المحددة والمرسومة من الدولة العميقة الأميركية، ولا يستطيع أن يخرج عليها أي رئيس أميركي بشكل حاسم، مع أهمية ملاحظة التغييرات المهمة الداعمة للقضية الفلسطينية، والحاصلة في موقف الرأي العام الأميركي، وداخل التيار التقدمي في الحزب الديمقراطي.

من المهم جداً رؤية الفرق بين موقف الحكام والشعوب، والبناء عليها، والخلافات والتناقضات والفروقات داخل صفوف إسرائيل والولايات المتحدة، والدول العربية المطبوعة، والعمل للاستفادة منها إلى أقصى حد، ولكن من دون تهويل ولا تهوين، وضمن رؤية تفيد باستحالة الاستفادة منها، وتوظيفها لصالح القضية الفلسطينية ما لم يكن اللاعب الفلسطيني موحدًا وفاعلاً ومبادراً وواقعياً، بمعنى أن يسعى لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه في كل مرحلة، ويحافظ في نفس الوقت على أحلامه وأمانيه وأهدافه التي تسير به نحو المستقبل .

إن الشرط لتحقيق ذلك إدراك أن فلسطين لا تزال تتمتع بأوراق قوة، أهمها عدالة القضية وتمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه، وتواجد نصفه على أرض وطنه، واستعداده لمواصلة الكفاح لتحقيقها، ورغم ذلك علينا الاعتراف أنها تمر بمرحلة دفاع إستراتيجي، ما يجعل الإستراتيجية المطلوبة هي التي تسعى للحفاظ على القضية حية، وعلى المكتسبات المتبقية، وعلى استمرار تواجد الشعب على أرض وطنه، وتوفير مقومات الصمود والمقاومة المثمرة، وتقليل الأضرار والخسائر،

باعتبارها أقصى ما يمكن تحقيقه في هذه المرحلة، مع العمل على شق الطريق للمستقبل، بما يحقق إيجاب المخططات المعادية، ويكفل وضع اسم فلسطين على خارطة العالم الجديد.

بقلم: رامز طلب المدهون

كثر الحديث واللغط والاجتهاد المصيب أحيانا والمخطئ احيين كثيرة في موضوع مشكلة وأزمة الكهرباء في قطاع غزة والتي بدأ. أزمة مماثلة لها تظهر اثارها في الضفة الغربية بعد مخاض في بواردها منذ عدة سنوات.

إن أزمة الكهرباء تتلخص وببساطة بعدم وجود كمية كهرباء - طاقة كهربائية - تكفي الطلب الحالي والمتزايد على الطاقة الكهربائية. وبالتالي فان آثار تلك الأزمة تظهر في سياقين متصلين، الأول هي الأثر السلبي الحالي على حياة المواطن في كافة المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها والتسريب غير المنتج لموارد مالية تستخدم بشكل فردي لمحاولة إيجاد حلول فردية على شكل مولدات كهرباء شخصية وبطاريات وأجهزة شحن وأجهزة تحويل inverters وأجهزة كهربائية منزلية تعمل بجهد منخفض الخ.

والسياق الثاني، هو سياق تنموي على مستوى المجتمع والاقتصاد الكلي، بحيث ان عجلة النمو الاقتصادي التي تعتمد في ابسط مقوماتها على توفر مدخلات الإنتاج والبنية الأساسية قد تعطلت أو في طريقها الى التعطل الكامل بسبب تقاوم أزمة الطاقة الكهربائية. ولقد أخبرني أصدقاء وزملاء في الضفة وغزة ان هناك مصانع بأكملها قد إلغاء طلب شرائها أو انها موجودة في حاوياتها وصناديقها ولا مجال لتكريبها وتشغيلها بسبب عدم توفر الطاقة الكهربائية. كما أن أثر المضاعف الاقتصادي السلبي يظهر في انخفاض إنتاجية وكفاءة قطاعات كثيرة ليس اقلها الصحة والتعليم والخدمات العامة وذلك يضاف للإعاقة في القطاعات المنتجة بسبب ارتفاع تكاليف بدائل الطاقة الكهربائية.

إن أقصى مجال للحلول الأنوية والمؤقتة تتمثل فقط في استخدام الطاقة المتاحة 120 ميغا وات / ساعة من الخطوط الإسرائيلية، 60 - 80 ميغا من محطة التوليد و 30-35 ميغا من المولدات القطاع الخاص، مجموع المتوفر = 235 ميغا وات / ساعة، بينما الطلب الحالي في حدود 550 ونسير في ارتفاع طلب تصاعدي يصل الى 10% سنويا تقريبا (8- 15 % بشكل متقلب)، أما كيفية إدارة الكمية المتاحة حاليا هذا امر اداري متعلق بشركة التوزيع وسلطة الطاقة.

كما كثر الحديث عن بدائل لتوفير الطاقة الكهربائية مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وخط غاز وخط 161 وغيرها:

• موضوع الرياح، كل إخواننا المختصين والدراسات التي قامت بها جهات مختلفة، كلهم يؤكدون وجوب توفر سرعة رياح تصل الي 3.5 متر / الثانية على الأقل بشكل مستمر للبدء في التفكير في توربينات الرياح بشكل اقتصادي وهذا غير متوفر في قطاع غزة ولو قال قائل ان سرعة الرياح تزيد مع الارتفاعات العالية، فأقول ان جبال نابلس ورام الله ترتفع فوق 800 متر عن سطح البحر! ، دعونا نتواصل مع المستثمرين هناك ليستوردوا واحدة او اثنتين ونرى النتائج!.. أن

قياسات توربينة الرياح هي 100 متر ارتفاع (ارتفاع كبير جدا) و 30-50 متر طول شفرة المروحة ويجب استخدام 3 شفرات و هذه التوربينات تركيبها رافعات ضخمة يتم استئجارها من المانيا ، كل ذلك لإنتاج 2-3 ميغا فقط ، طبعاً توربينات الرياح يتم تركيبها في مناطق مفتوحة وبعيدة عن الناس (بحر الشمال مثلاً) بسبب الضوضاء العالية التي تصدرها و التي تتجاوز معايير الضوضاء للمدن . كما ان عدم وجود قدرات ومهارات بشرية لتركيب وتشغيل وصيانة هكذا تقنية وصغر حجم قطاع غزة يجعل موضوع طاقة الرياح في قطاع غزة اسطورة ليس لها معنى.

• موضوع الغاز: الغاز هو لتشغيل التوربينات في محطة التوليد ووجود الغاز بحد ذاته لا يولد كهرباء، الغاز يخفض تكاليف انتاج الكهرباء في محطة التوليد ولا يزيد كمية الكهرباء المولدة من التوربينات، يعني توفر كل الغاز في العالم لن يزيد انتاج محطة التوليد عن الحد الأقصى التصميمي لها وهو 120 ميغا وات / ساعة بافتراض تشغيل المولد الرابع.

• الطاقة الشمسية: كل 1 ميغا تحتاج الى 10 دونم من الأرض على الأقل بافتراض عدم وجود مسافات فاصلة بين الألواح او افتراض استخدام الواح ذات كفاءة اعلى من المتداولة حالياً. يعني 100 ميغا وات تحتاج الى 1000 دونم !!! ، طبعاً لو اننا نعيش في صحراء نيفادا او الصحراء الكبرى لقلنا انه توجد لدينا اراض كافية لهكذا حل . كما ان الطاقة الشمسية متوفرة فقط 8 ساعات نهائية بحد اقصى في الصيف وبالتالي نعود ليلاً لمحاولة تدبير أنفسنا بما يتوفر من طاقة من المصادر التقليدية. الطاقة الشمسية تقنية ممتازة وتحل مشكلات كثيرة للمؤسسات والمنازل والمدارس التي تحتاج الى حمل اناثة وليس حمل تشغيلي - انتاجي خلال النهار. الطاقة الشمسية في حالة قطاع غزة لا تقيم ول تشغل اقتصاد بلد، انما توفر حلول منفصلة للمنشآت التي تستخدمها، أضف الى ذلك مشكلة رئيسية تتمثل بان شبكة الكهرباء في غزة يجب ان تكون live أو يكون المشترك دوما متصل بالشبكة on grid لتتمكن المؤسسات والمباني التي يتوفر لديها فائض كهرباء خلال النهار ان تصدر للشبكة.

• اما خط 161 KVA العنيد، فهو غير موجود على أرض الواقع ويستوجب وجوده عمل فني كبير بفرض وجود القرار السياسي المناسب، كما ان الحديث عنه وكأنه سيحل المشكلة فوراً، هو امر بعيد جداً عن الواقع حيث انه سيكون قادر على إضافة 100 ميغا وات إضافية فقط ولجعله يتحمل ال 500 - 700 ميغا وات يستدعي كما ذكرت عمل تقني وانشاء محطات تحويل وتفاصيل فنية قد تأخذ فترة طويلة نسبياً.

كما وكثر اللغط والحديث بخصوص المولدات الخاصة وهنا اعتقد انه يجب تكليف شركة محاسبة وتدقيق او أحد خبراء المحاسبة بشكل رسمي ومقبول من جميع الأطراف لعمل دراسة تكاليف حقيقية وموثقة وان تكون بياناتها معروفة للجميع للخروج من حالة اللغط وحالة الاتهام والاتهام المضاد. ويجب دراسة تكاليف التكاليف الحقيقية بمعنى تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي وليس الأساس النقدي وعدم إخفاء اية بنود، كما انه من حق أصحاب المولدات ان يتم التعامل معهم بنفس معايير التفضيل والإعفاءات وغيرها طالما تم اعتبارهم قطاع انتاجي. أنه من حقي كمواطن ان احصل على سعر

الكهرباء بنصف شيكل فقط او اقل وان مبادئ التنافس تستدعي التنافس في رفع مستوى الخدمة وتخفيض التكلفة وليس العكس. إن محاولة دس السم بالعتل وكلمة الحق التي يراد بها باطل والتطليل والتزوير لمبلغ 2.5 شيكل للكيووات وكأنه انجاز تاريخي . أشعر -وارجو ان أكون مخطئاً- انه يحمل في باطنه محاولة تأهيل الناس لتقبل فكرة رفع سعر الكهرباء بمجملها وتأتيك شركة توزيع الكهرباء لتقول طالما ان الناس مسرورين وقادرين وبيعتوا لنا برسائل الفرحة والمؤازرة، اذن لا ضير من رفع السعر الى 2 او 2.5 شيكل للكيلووات، علما ان الناس مسرورة بتخفيض السعر من 4 الى 2.5 ليس الا.

كما أود أن أخرج على موضوع المولد الرابع في محطة التوليد والذي لم يتم تشغيله لحد الان، فمن الناحية الكلية المولد الرابع مفروض ان يكون قادر على انتاج 30-35 ميغا وات إضافية حسب علمي وهذا مكافئ لما تنتجه المولدات الخاصة، لكن لن يكون قادر على سد الفجوة بسبب ان خريطة توزيع المولدات الخاصة تختلف عن خريطة توزيع شركة توزيع الكهرباء. كما انه حتى إذا تم تشغيل المولد الرابع سيصبح لدينا طاقة 270 ميغا وات / ساعة بحد اقصى فقط لا غير، اذن مشكلة العرض في الطاقة الكهربائية ما زالت موجودة وكل ما هنالك انه ممكن تقلل ساعات الفصل او ممكن تزيد ساعات "البونص". أما لماذا لم يتم تشغيل المولد الرابع هذا يجب ان تجيب عليه سلطة الطاقة وشركة التوليد.

إن دور سلطة الطاقة أساسي وجوهري ولا يمكن ان يتم حل مشكلة الطاقة الكهربائية بعيدا عن سلطة الطاقة، ويجب ان تقوم سلطة الطاقة بالتفكير في حل المشكلة في بعدين:

1. بعد أني اغاثي طارئ: وهو التعامل الطارئ والذي طال أمده مع كميات الطاقة المتوفرة ومحاولة توزيعها بشكل عادل ومعقول.

2. بعد تموي وطني: التفكير او استدعاء التفكير والتخطيط لحل استراتيجي ينهي مشكلة النقص المتراكم ويأخذ في الحسبان الطلب المتزايد وقد اقترحنا في وقت سابق موضوع المحطة الحرارية التي ستكون قادرة على حل مشكلة الكهرباء ومياه الشرب والنفايات الصلبة والمجاري وتشغيل أيدي عاملة بشكل استراتيجي وتكلفة هكذا محطة هي موازية ان لم تكن اقل على المستوى الاستراتيجي والاقتصاد الوطني من كافة الحلول المؤقتة.

ان هناك ضبابية في موضوع الكهرباء وهذا يعود لغيب الشفافية والوضوح والمحاسبة على الأداء وليس المحاسبة على الفواتير، كما ان محاولة البعض تحويل الموضوع الى مشكلة جباية فهذا مزعج جدا لأنه بفرض التحصيل 100 % من كافة الفواتير فإن كمية عرض الطاقة غير كافية. أن موضوع الجباية مهم لتشغيل الأعمال اليومية لشركة توزيع الكهرباء التي تعاني من مشاكل كثيرة وجزء كبير من تلك المشاكل تخص النمط الإداري وموازن القوى وان منظم الخدمة شريك في الشركة وأمور كثيرة.

ان عدم وجود منظم خدمة محترف وليس له مصلحة مع مزودين الخدمات هو امر أساسي من اساسيات حوكمة الإدارة العامة.

جزء من الضبابية ناتج من خلط الناس بين شركة توليد الكهرباء وشركة توزيع الكهرباء وسلطة الطاقة.

كلمة أخيرة، يجب ان انبه اننا الان قمنا فزعة لموضوع الكهرباء وهناك من يقول بعملية تدرج الحل ولا يفرق بين الحل المؤقت والحل الاستراتيجي التنموي، كما اننا فشلنا في حل مشاكلنا عبر التدرج المزعوم والمشكلة متفاقمة و منذ اكثر من 25 سنة لم يتم حل أي من المشاكل الاستراتيجية عبر سياسات ورشات العمل والعصف الذهني والتدخلات المؤقتة والمتدرجة و القطاعية و ... الخ .

سنتبته بعد قليل وبعد انتهاء تدرج حل مشكلة الكهرباء - ان نجح التدرج بالحل - سنتبته لمشكلة عدم وجود مياه صالحة للشرب للسكان الذين وفرنا لهم الكهرباء!!! وسنقيم الأرض ونقعدھا على محطات التحلية التي تباع المتر المكعب ب 30 شيكل للكوب مقارنة ب 1 - 4 شيكل من مياه البلديات علما انهم يستخدمون طاقة كهربائية ومياه الخزان الجوفي ويلقون بالمياه العادمة في شبكة البلدية ومع ذلك لا يستطيعون انتاج 100 مليون متر مكعب سنويا هي كمية السحب الذي نقوم به من الخزان الجوفي حاليا والمستنفد، بخلاف كمية مماثلة للأغراض الزراعية.

كما سنتبته لمشكلة تراكم النفايات الصلبة ونبدأ "العصف الذهني" للحلول التدريجية وتكون مكبات النفايات في قطاع غزة قد امتلأت فعلا حاليا!!، وأيضا سنصحو فجأة على مشكلة طفح المجاري وان مياه المجاري المعالجة لا تصلح للزراعة بسبب ملوحتها ويسبب اننا لم نحل مشكلة مياه الشرب التي تنتج منها المجاري!! ثم سنبدأ في التدرج في حل تلك المشكلة أيضا والتي بدانا بالتدرج في إقامة محطات معالجة مجاري تحتاج كهرباء غير متوفرة ثم بعد المعالجة نلقي في المياه المعالجة في البحر لأنها لا تصلح لشيء (ما عدا مجاري الشمال).

لذلك يجب التوقف عن التفكير بشكل قطاعي وعدم التعامل مع الوطن كأنه دويلات منفصلة واقصد هنا دويلة قطاع الكهرباء ودويلة قطاع المياه ودويلة قطاع النفايات الصلبة ودويلة الصحة ودويلة البيئة الخ.

فلسطين تترك رئاسة الجامعة؟!

يوسف رزقة

لم تعد الجامعة العربية في مركز الاهتمام والاحترام عند الفلسطينيين، ولا سيما عند السلطة الفلسطينية نفسها. فلسطين قررت التخلي عن رئاسة مجلس الجامعة في هذه الدورة لهذا العام. تخلت فلسطين عن الرئاسة كبديل عن المطالب الشعبية بالانسحاب من الجامعة. قيادة السلطة قررت عدم الانسحاب، ولكنها لا تخفي ألمها من الدول الرئيسية في الجامعة، لمنعها قرار إدانة الخروج على المبادرة العربية. وهي لا تستطيع تجاوز المطالب الشعبية، فقررت الانسحاب من رئاسة الجامعة.

هذا موقف دبلوماسي جيد، ولكنه لا يحقق مصالح الفلسطينيين، ولا يستجيب للمطالب الشعبية، وقرار الانسحاب كان أوجب في هذه المرحلة التي تتخذ فيه القضية الفلسطينية مطية لكي تصلح الدول علاقاتها ومصالحها مع أميركا. فلسطين ليست قضية للاستهلاك القطري للدول، لا سيما في حالة الأزمة مع واشنطن. قادة الدول يبدو في حاجة إلى من يعيد تثقيفهم بفلسطين، ويعيد عليهم المفاهيم الأساسية في القضية الفلسطينية.

التأكيد على المفاهيم الجذرية هو واجب الجامعة العربية، ولكن الجامعة فشلت في مهامها هذه، فشذ قادة الدول وذهبوا إلى تناسي المفاهيم الموروثة عن الآباء والأجداد، وحلت محلها مفاهيم واشنطن، ونل أيبب، حتى باتنا نسمع في دول الخليج من يزعم بأن حق اليهود في فلسطين هو حق تاريخي لا يمكن إنكاره، ويطلب من الفلسطينيين بكل وقاحة أن يعترفوا بهذه الحقيقة التاريخية؟!!

إذا كانت الجامعة العربية مؤسسة لا تحترم قراراتها، ولا تدافع عنها وتستبدلها كما يستبدل الرجل ملابسه، فإنه ثمة مشكلة أخرى في بعض مجتمع المثقفين من شعوب الخليج تتعلق بعدم احترامهم للفلسطينيين، واتهامهم بالاتجار بقضيتهم، أو ببيعهم أرضهم، وهي أمراض غير موجودة، وإن كانت موجودة، فهي أمراض فردية تتعلق بالأفراد، ولا علاقة لها بالشعوب التي ضحت بما تملك من أجل فلسطين والقدس والأقصى.

نعم، إن رئاسة الجامعة في هذه المرحلة لا جدوى منها، ولا حاجة لفلسطين بها، ولو انسحبت فلسطين من الجامعة فإن ذلك لن يضر القضية الفلسطينية، وربما لا يفيدنا عمليا أيضا، ولكنه يبقى تعبيراً نفسياً واجبا عن الذات الشعبية في هذه المرحلة. وعلى القيادة الاستماع لمطالب الشعب.

الفساد المالي والإداري يتعادلان في الآثار السلبية وانعكاسهما يتساويان في المضمار

الفساد المالي والإداري يتعادلان في الآثار السلبية وانعكاسهما يتساويان في المضمار.

بقلم : تمارا حداد.

تعتبر ظاهرة الفساد قديمة حديثة وهي تتصل بالطبيعة البشرية وبالتالي لا يخلو منها اي مجتمع مهما بلغ هذا المجتمع من مراحل التطور والنمو، فظاهرة الفساد المالي والاداري ليست وليدة اليوم وليست مرتبطة بزمان او مكان معينين، ويعتبر الفساد بنوعيه الاداري والمالي معضلة المجتمعات لانه يقف حائلا امام تقدمها ويهدد مستقبل الاوطان وان اختلفت مواقعها، والفساد يرتبط بضعف المؤسسات نتيجة تعرضها للاستغلال او عدم تطبيق القانون او غموض القوانين وبعض الجهات تُمحور القوانين حسب اهوائها، والنوعين من هذا الفساد بشقيه الاداري والمالي لهما آثار سلبية مثل نقشي الفقر وتراجع العدالة الاجتماعية وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي وتدني المستوى المعيشي وتركز الثروات بايدي الفاسدين وكما يؤدي الى ضياع اموال الدول دون استغلالها لمشاريع تنموية للمواطنين، والفساد يعمل على فقدان الثقة في النظام الاجتماعي والسياسي وفقدان شعور المواطنة والانتماء القائم على علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة ويؤدي الى هجرة العقول والكفاءات وفقد الأمل.

اما عن تأثيره على الاقتصاد وتنمية المجتمع فهو يؤدي الى ضعف الاستثمار وهروب الاموال خارج الوطن في الوقت الذي كان من الممكن استغلال هذه الاموال في اقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفر فرص العمل، كما يؤدي الفساد الى هجرة اصحاب الاموال والكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبة والواسطة في شغل المناصب العامة مما يؤدي الى ضعف احساس المواطن بالمواطنة الصالحة والانتماء الى الوطن.

يؤدي الفساد المالي والاداري الى فشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الاموال المحلية وخفض معدل الاستثمار، ويعمل الفساد الى هدر الاموال بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزنة العامة كنتيجة لهدر الايرادات العامة.

كما ان الفساد المالي والاداري يُشوه بنية الانفاق الحكومي فالكثير من المؤسسات من خلال الرشوة عملت على تشويه المؤسسات من خلال ارساء عطاء معين لشخص معين كمشاريع البنية التحتية وتكون هذه المشاريع لا تطابق المواصفات السليمة، وهذا الامر يعمل على خسائر فادحة مستقبلية، كما ان الفساد المالي والاداري يعمل على تفاقم وعجز الميزانية العامة من خلال تقليل الايرادات وزيادة النفقات العامة من خلال التهرب الضريبي غير المشروع فيُضعف من ميزانية الحكومة ويُقلل من مشاريع التنمية الاقتصادية، ويُضعف من كفاءة المرافق العامة ونوعيتها ويشوه الاسواق بسوء التخصيص في الموارد عن طريق خفض رقابة الدولة والتفتيش الصحيح مما يفقد سيطرة الدولة على التجارة الداخلية وتشويه سوق العمل.

كما ان الفساد المالي والاداري يعمل على زيادة الفقر وسوء توزيع الدخل حيث ينتج عن الفساد اثاراً قلة على حساب الكثرة مما يساعد على تعميق الفجوة بين الاغنياء والفقراء، وتصبح الخدمات العامة مسألة خاضعة للبيع والشراء مما يؤدي الى خلق حالة من التميز والطبقية وعدم العدالة داخل المجتمع.

كما ان الفساد المالي والاداري لا يضمن قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين والمالكين خوفاً من ضياع عوائدهم نتيجة الفساد، والفساد يعمل على الوقوع في المشاكل المحاسبية والمالية ولا يعمل على استقرار المؤسسات العاملة بالاقتصاد ويؤدي الى حدوث انهيارات بالاجهزة المصرفية والاسواق المالية المحلية والذي يقلل من فرص التنمية والاستقرار الاقتصادي، والفساد المالي يعمل على اعاقا عملية التنمية وخفض حجم الطلب الكلي وبالتالي خفض النمو الاقتصادي واضعاف مستوى الجودة للبنية التحتية العامة، سواء المرافق العام والمدارس والحدائق.

والفساد المالي والاداري يحد من نمو المؤسسات المحلية الصغيرة نتيجة انتهاج سياسات اقتصادية خاطئة بسبب المصالح الشخصية، وغياب سيادة القانون، وارتفاع نسب الضرائب على المشاريع الصغيرة بينما بسبب رشوة موظف عام يعمل على اعفاء المشاريع الكبيرة من الضرائب.

الفساد المالي والاداري يعمل على غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة ذلك ان اغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة او ناتجة عن عمليات سمسة يحتل الفساد المالي فيها حيزاً واسعاً، وهو ما سينعكس بصورة او باخرى على مستوى وبنية الاقتصاد الوطني اذ سيؤثر هذه العمليات على مدى سير عملية تنفيذ المشاريع وبالتالي على عملية الانتاج، قد تتحقق مشروعات تنموية في ظل بيئة فاسدة الا ان تكلفة هذه المشروعات ستكون مضاعفة بفعل الفساد مقارنة بتكلفتها حال غياب الفساد، بل قد يساهم في خلق مشروعات وتوطينها في اماكن معينة دون غيرها حتى يتحقق للفاسدين عوائد ما كانوا ليحصلوا عليها لولا وجود هذه المشروعات لانها مشروع ليس تنموي كلي بل فردي.

وخطورة النوعين من الفساد تتعادلان في الآثار السلبية وانعكاسهما تتساويان في المضمار وتأثيرهما كلاهما بنفس النسبة حيث يسببان تخفيض معدلات الاستثمار في الوطن، ومن هنا على الموظف في الوظيفة العمومية اينما وجد ان يعمل على تعزيز مبادئ الحوكمة والاصلاح لتحقيق جانب اقتصادي فعال للبلد من خلال اعادة ثقة المستثمرين في الاستثمار في الوطن وتهيئة الجو الملائم للاستثمار والحد من هروب رؤوس الاموال من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية والمحلية وتحقيق التنمية المستدامة، وزيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال وانخفاض المخاطر، وايضا على الموظف العام او الخادم العام ان يحسن في جودة الانتاج السلعي او الخدمي ومن ثم زيادة القدرة التنافسية لهما .

كما ان من المهم تنمية المهارات الموارد البشرية في التعامل الكفؤ مع التقنيات الحديثة ومواكبة التطورات الحديثة للتقليل من هروب المستثمرين ، ومن المهم انشاء صندوق وطني للتجهيز من اجل التنمية يعمل على متابعة المشاريع الكبيرة

وتنوع موارد تمويل تلك المشاريع، ومن المهم محاربة الرشوة، وتحقيق توازن اقتصادي من خلال تنمية الازع الاخلاقي للموظفين، ومن المهم نشر الديمقراطية وتفعيل دوائر التفقيش وتعزير المسؤولية الاجتماعية للموظفين بانهم لهم دور في تنمية اوطانهم والرقي في مجتماعتهم.

المخابرات الإسرائيلية تكشف عن ملاحقتها شبكة حماس في ماليزيا وسبب قتل المهندس البطش

إبراهيم درويش لندن - "القدس العربي": 22\9\2020

كشفت مصادر استخباراتية إسرائيلية معلومات جديدة عن اغتيال المهندس الفلسطيني فادي محمد البطش (34 عاما) في العاصمة الماليزية كوالامبور، عام 2018.

فمن بين الاغتيالات التي نفذها الموساد ضد قادة في الحركات الفلسطينية، تعتبر عملية اغتيال البطش استثنائية؛ لأنها بعيدة آلاف الأميال عن الشرق الأوسط. ولأن ماليزيا التي يشكل فيها المسلمون نسبة 60% من السكان، تحولت إلى قاعدة عمل لحماس.

وكشفت صحيفة "التايمز" أن البطش قُتل على يد مسلحين كانا على دراجة نارية، وأنه كان مهندسا غير معروف جرى استهدافه لكونه واجهة لحماس هناك.

ويقول مراسل الصحيفة في إسرائيل أنشيل بيفر، إن الوثائق الإسرائيلية تشير إلى أن البطش كان جزءا من شبكة جمع تبرعات وتدريب تابعة لحماس حول العالم ولديها حضور في بريطانيا.

ففي شباط/ فبراير، صنفت وزارة الدفاع الإسرائيلية المركز الثقافي الفلسطيني في ماليزيا على أنه منظمة إرهابية. وهذا التصنيف يعطي الحكومة الإسرائيلية المبرر القانوني لملاحقة أشخاص تشكّ بعلاقتهم مع الإرهاب.

وكان المركز أول منظمة صنفتها إسرائيل إرهابية، واعتبرت واحدة من المنظمات التي تدعم حماس في جنوب - شرق آسيا. ومنذ التصنيف، وجهت تهمة واحدة للداعية وليد بن سالم ديب، من غزة والذي سافر مرارا إلى ماليزيا وألقى خطبا في المساجد الماليزية على مدى عقد، وكان يجمع التبرعات نيابة عن منظمة تعمل كواجهة لحماس في ماليزيا ويديرها فلسطيني اسمه مسلم عمران الذي يعيش في ماليزيا منذ 20 عاما.

وتقول الصحيفة إن المخابرات الإسرائيلية تتبعت عمليات تحويل أموال من ماليزيا خلال السنوات الخمس الماضية، حيث تم تحويل 35 مليون دولار أمريكي إلى الحركة. وهي جزء من أموال حولت إليها. وتزعم المخابرات الإسرائيلية أن هذه المبالغ لتمويل نشاطات الحركة في غزة والضفة الغربية والجناح العسكري، عز الدين القسام. ويتم جمع الأموال من الماليزيين العاديين الذي يقال لهم إن التبرعات تذهب لفقراء غزة ودعم المسجد الأقصى.

وعادة ما يحمل الطلاب الفلسطينيين العائدون من ماليزيا معهم أموالا للحركة. وكان البطش طالبا يدرس هناك، حيث مؤل المركز الثقافي الفلسطيني تعليمه وحمل معه أموالا منذ عام 2011.

ويعيش في ماليزيا اليوم حوالي 3 آلاف طالب فلسطيني، ويعمل الكثيرون منهم في منظمات وجمعيات تستخدمها حماس كواجهة لها. وبحسب وثائق الاستخبارات الإسرائيلية، فهؤلاء الطلاب لا ينشطون في جمع الأموال، ولكن في مجال البحث وتطوير أسلحة الحركة.

وكان البطش عنصرا في جماعة أخرى موالية لحماس. وعمل مع "مايكير" التي كانت تعرف سابقا بـ"الأقصى الشريف" وهي واحدة من سبع منظمات عاملة هناك.

وبعد اغتياله في 21 نيسان/ أبريل 2018، نفت "مايكير" أنه كان جزءا من الوحدة التكنولوجية في حماس "إدارة البناء". وترتكز الوحدة على تطوير طائرات مسيرة وصواريخ قادرة على تجنب النظام الدرع الصاروخي الإسرائيلي.

وقالت "مايكير" في عام 2017 إنها جمعت 40 مليون دولار ولديها "صفة استشارية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي" التابع للأمم المتحدة.

لكن نشاطات حماس في ماليزيا أغضبت المجتمع الماليزي هناك. فقد اشتكى السفير الفلسطيني في كوالالمبور وليد أبو علي في مقابلة مع صحيفة "نيو ستريت تايمز" من أن الأموال التي جمعت للقضايا الفلسطينية "اختفت". وبدون أن يذكر حماس قال: "تساهمون وتجمعون المال، ولكن هل سألتكم أنفسكم إلى أين تذهب؟".

ورغم الشكوى، إلا أن الحركة تتمتع بدعم في ماليزيا بما في ذلك مسؤولين في الحكومة ومنهم رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد الذي حضر مناسبات نظمتها الجمعيات الفلسطينية هناك.

ويعتبر الدعم الحكومي مهما خاصة أن المصارف الماليزية التي تقوم بتحويل الأموال ربما وجدت نفسها أمام مشكلة بسبب تصنيف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حركة حماس كمنظمة إرهابية. وزار ممثلون عن الحكومة بمن فيهم رئيس الوزراء السابق نجيب رزاق غزة، والتقوا مع قادة حماس ضمن حملة "ألف ميل من الابتسامات" وهي منظمة

مرتبطة بحماس، مقرها لندن كما تقول الصحيفة. وخسرت حماس عددا كبيرا من قواعدها في الشرق الأوسط، نظرا لتردد الحكومات التي منحتها مرة الدعم بمواصلة دعم القضية الفلسطينية والتعاون معها. وحتى الدول التي تتعاون بشكل مفتوح مع الحركة مثل تركيا وإيران وقطر تقوم بالضغط عليها لخدمة مصالحها.

ولهذا وسّعت الحركة من نشاطاتها، حيث أصبحت بريطانيا وماليزيا مركز نشاطها، ففي بريطانيا هناك جمع التبرعات، أما ماليزيا فهناك البحث العلمي إلى جانب جمع التبرعات.

وقال مسؤول أمني إسرائيلي: "لو اعتقد البعض أن بُعد ماليزيا يمنعنا من ملاحقة نشاط حماس هناك، فهو مخطئ". ورفض التعليق على نشاطات المخابرات الإسرائيلية ضد شبكة حماس

تصور استراتيجي-معالجة مشاكل الطاقة الكهربائية ومياه الشرب وغيرها

بقلم : رامز طلب المدهون

عطفا على المقالة السابقة التي تناولت أزمة الكهرباء في قطاع غزة من منظورها الحالي وتحديد حجم المشكلة، فإني أجد لزاماً على أن أقدم مقترح حل استراتيجي لمجموعة المشاكل الخدمائية المزمنة وعدم الاكتفاء بالتشخيص والتحليل لحجم وأبعاد المشكلة.

إن الحل الاستراتيجي المقترح في سياق هذه العجالة، تم تطويره عبر مدة طويلة من النقاش مع عدة مختصين محليين وأجانب، ولم يأت وليد اللحظة ولا كردة فعل متسرعة لموجة تقاوم أزمة الكهرباء مؤخراً. ولقد تم عرض هذا المقترح بصيغة تفصيلية أكثر عند أكثر من جهة وتم نقاشه أيضاً بشكل غير رسمي مع بعض المسؤولين الدوليين وكان جوابهم في مجمله ان هكذا مشاريع يجب ان تطرح من قبل الجهات الحكومية الرسمية.

أن الاعتراض الرئيسي الذي سمعته يتمثل في حجم المشروع من الناحية المالية كاستثمار رئيسي في مشروع واحد وكان ردي اننا خلال الـ 25 عاما الماضية انفقنا أو أنفق علينا المجتمع الدولي مبالغ اكثر بكثير مما هو مقترح بدون حل المشاكل الخدمائية الاستراتيجية بشكل قاطع بالإضافة الى مجمل التكاليف التي تحملها القطاع الخاص والناس في تدبير شؤون خدمات المياه والكهرباء والنفايات الصلبة و الصرف الصحي ، هذا بالإضافة الى التكاليف غير المباشرة التي نتجت عن تردي الخدمات وذلك على شكل ارتفاع تكلفة العلاج الطبي للأمراض المرتبطة بالمياه والتلوث و

مصائب الحرائق والوفيات نتيجة استخدام بدائل غير امنة للطاقة الكهربائية و تكاليف الوقود للمولدات الخاصة والطاقة

الشمسية لمن استطاع اليها سبيلا . أي أن التكلفة التنموية والخسارة في الاقتصاد الكلي وراس المال البشري أكبر بكثير من تكلفة الحل المقترح.

المشكلة الخدمائية

1. يعاني قطاع غزة من ستة (6) مشاكل رئيسية: (1) نقص حاد ومنتزاد في الطاقة الكهربائية، (2) نقص حاد ومنتزاد في مياه الشرب، (3) تراكم وتزايد في كميات النفايات الصلبة مع محدودية الأراضي لتحويلها لمكبات، (4) طفق وتراكم مياه المجاري (5) تراكم الحمأة الناتجة من محطات معالجة الصرف الصحي و (6) نسبة عالية من البطالة.
2. التقنيات المستخدمة حاليا لا تحل المشاكل المذكورة أعلاه على مستوى استراتيجي.
3. المشاريع التي يتم تداولها لحل مشكلة المياه والكهرباء هي مشاريع جزئية وتطيل أمد المشكلة والمعاناة .
4. محطة تحلية مياه البحر المركزية التي تتوي سلطة المياه إقامتها ، تكلف 560- 600 مليون دولار ، وستنتج عند إنشائها بحد اقصى 55 مليون متر مكعب سنويا وهو يشكل 25% فقط من احتياجات قطاع غزة من المياه سواء للشرب أو الزراعة (الطلب الحالي 100 مليون متر مكعب للاستخدام المنزلي + 100 مليون متر مكعب للزراعة).
5. محطة تحلية مياه البحر المركزية التي تتوي سلطة المياه إقامتها تحتاج ما يصل الى 40 ميغاوات/ساعة من الكهرباء الغير متوفرة أصلا في قطاع غزة ، أو أكثر حسب التصميم والتنفيذ النهائي .
6. تتوي سلطة المياه استخراج 55 مليون متر مكعب من المياه من الخزان الجوفي المتدهور والملوث لخلطها مع الكمية المنتجة من محطة التحلية المركزية الجديدة (تكلفة مزدوجة :تكلفة التحلية + تكلفة الاستخراج من الخزان الجوفي) ، كما ويساهم في تدهور الخزان الجوفي الذي يجب اغلقه بالكامل لمدة 40 سنة ليسترد عافيته.
7. بمجرد ارتفاع نسبة ملوحة مياه الآبار الزراعية المتبقية سيتم التعدي مباشرة على شبكات المياه المنزلية لاستخدام المياه المحلاة للزراعة ، ويحدث حاليا ان مزارعي الجنوب يستخدمون مياه ميكوروت لخلطها مع مياه الابار.
8. خط 161 للكهرباء يزود 100 ميغاوات/ ساعة فقط وعند تطويره يزود 300 ميغاوات/ساعة فقط (غير محدد) و محطة التوليد في غزة 80 ميغاوات / ساعة لا يغطي الطلب الحالي - بحدود 550 ميغاوات /ساعة ، والزيادة المتوقعة في الطلب هي ما بين 8 % -10% سنويا.
9. لا يوجد مساحات أرض كافية للاستمرار بفتح مكبات نفايات صلبة وتدمير المناطق الحضرية المجاورة لها .
10. مشكلة طفق المجاري وتلوث مياه الشاطئ بسبب نقص الطاقة لتشغيل محطات معالجة الصرف الصحي.

11. كما لا يمكن استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للزراعة بسبب ارتفاع مستويات ملوحتها أصلاً.
12. يتم شراء ودفع ثمن الوقود عدة مرات (لإنتاج الكهرباء، لتشغيل منشآت المياه والصرف الصحي، للتعامل مع النفايات الصلبة، لتشغيل المولدات الخاصة والعامة،... الخ).

مقترح الحل - المحطات الحرارية

1. إنشاء محطة حرارية مركزية تعتمد التوليد المزدوج للكهرباء و تحلية مياه البحر. التقنية تعتمد على الحرارة وليس على الطاقة الكهربائية حصراً (تقنية التقطير الومضي Multi Stage Flash -MSF، التقطير متعدد المراحل Multi Effect Distillation -MED، وتقنية ضغط البخار Vapor Compression -VC).
2. المحطات الحرارية تنتج كميات كافية من الكهرباء والماء الصالح للشرب للاستجابة للطلب المتزايد.
3. المحطات الحرارية غير متأثرة بنوعية مصدر المياه.
4. يمكن تعديل المحطة الحرارية بالإضافة الى مصادر الوقود/ الطاقة الحرارية المختلفة لحرق كميات النفايات الصلبة المتراكمة يوميا بالإضافة الى تلك المتجمعة في المكبات، وكذلك كميات الحماة المنتجة واستخدام أراضي المكبات للمصلحة العامة.
5. التكاليف التشغيلية للمحطة الحرارية يتم تحميلها على خمسة (5) أنواع من الخدمات البلدية (المياه، الكهرباء، النفايات الصلبة، معالجة المجاري والتخلص من الحماة).
6. يمكن استخدام الرماد الناتج من عمليات حرق النفايات في إنتاج الأسمدة الزراعية وفي مواد البناء و الشوارع أو بيعه لمصانع إنتاج الأسمنت.
7. سوف تنشأ صناعات صغيرة ومتوسطة أخرى نتيجة عمل المحطة الحرارية (وحدات صنع ملح الطعام والكلور واليود والصودا الكاوية ، ومصنع لتعبئة المياه المقطرة للأغراض الطبية والصيدلانية ، ومصنع لتعبئة المياه المعدنية).
8. المحطة الحرارية سوف توظف أعداد كبيرة من العمال والفنيين وإنشاء كلية تقنية متخصصة في صيانة المحطات الحرارية.

9. المحطة الحرارية تستجيب لمتطلبات المانحين والمجتمع الدولي فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (المياه والكهرباء والبيئة وغيرها).

10. الاستثمار الرأسمالي في محطة ذات حجم مناسب هو حوالي 800 مليون دولار (لإنتاج 1000 ميغا وات كهرباء + 100 مليون متر مكعب سنويا من المياه الصالحة للشرب).

مصادر الحرارة :

• يمكن تعديل الحوارق في المحطة لتستخدم عدة مصادر للطاقة الحرارية مثل الوقود التقليدي ، الغاز المسال، الزيوت الصناعية الثقيلة ، النفايات الصلبة ، والحماة و بقايا ومخلفات عصر الزيتون وغيرها (مبدأ تحويل النفايات الى طاقة).

• الطاقة الشمسية عبر استخدام أنظمة ومرايا تركيز الحرارة بدل من لوحات وبطاريات انتاج الكهرباء التقليدية.

ختاماً ، فإن المشروع المذكور هنا يستوجب وجود نظرة استراتيجية شمولية لمنظومة الخدمات الأساسية لأن التعامل القطاعي مع المشكلات أثبت عدم جدواه و تكلفته الباهظة بدون مردود استراتيجي حقيقي . كما يستوجب وجود إرادة سياسية داعمة ومؤيدة لهذا التوجه.

أن جمع الملايين من الشواكل والدولارات المخصصة لكل قطاع خدماتي على حدة في صندوق استثماري واضح الحوكمة وشفاف يمكن ان تديره احد المؤسسات الاستثمارية الوطنية او الدولية سيعطي ضمانا لتوفر وحسن انفاق التمويل وقياس المردود والنتائج على الأرض ، كما ان هناك عدة مقاربات و نماذج من أشكال العقود التقنية والتشغيلية لهكذا مشاريع ، لا يتسع المجال للتفصيل فيها هنا . كما يجب أن نوضح ان المشروع المقترح لا يتم في ليلة وضحاها ، ولكن لو تم تبني هذا المشروع سيكون هناك قدرة للناس على تحمل الوضع المؤقت والحلول الترقية لمشاكل الخدمات المتردية من ماء وكهرباء و مجاري ونفايات صلبة وغيرها لأنهم يرون طريقا مضاءة أمامهم ، ولا احب ان استخدم مصطلح "يرون ضوءاً في اخر النفق " لأن أهلنا يستحقون ان يعيشوا فوق الأرض الواسعة حياة تليق بآدميتنا جميعنا أولاً وبحجم تضحياتنا ومعاناتنا وصبرنا وليس في أنفاق ضيقة من ضنك العيش وتردي الخدمات.

تم بحمد الله

*